

هل يقفل مسلخ بيروت نهائياً؟

إقامة المسلخ الحديث في موقعه الحالي، وهو السبب نفسه الذي دفعهم خلال السنوات الماضية الى تأخير قرار التاهيل. <https://www.al-akhbar.com/node/218931>.
نجح هؤلاء، على مر السنوات المنصرمة، في تأخير قرار التاهيل، وهو الذي أدى الى تدهور حالة المسلخ وتفاقم تداعياته البيئية والصحية، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول قدرة هذه المعارضة «الشرسية» على الحؤول دون إعادة فتحه ثانية. ذلك أن إقفاله المؤقت قد يكون «فرصة» لهم لتحقيق ما أرادوه وما «جهدوا» لتحقيقه خلال الفترات السابقة.
من جهتها، رفضت مصادر المحافظة التعليق على تصريح جنبلات، مؤكدة استمرار أعمال التاهيل والترميم «بهذوء»، لافتة الى «أن قرار إنشاء المسلخ الحديث الدائم يتطلب قراراً من مجلس الوزراء، ولا يقتصر على قرار البلدية والمحافظة فقط».

للمعنيين في البلدية بالإهمال المتعمد للمسلخ.
الجدير ذكره أن الأعضاء «المسيحيين» في المجلس البلدي كانوا قد هددوا بتقديم استقالاتهم في حال إعادة فتح المسلخ بعد انتهاء مدة التاهيل، إلا أن شبيب

الأعضاء «المسيحيون» في المجلس البلدي كانوا قد هددوا بتقديم استقالاتهم

تدخل حينها لإرضائهم حفاظاً على «ميتاقية» بلدية بيروت. حينها، عبر أحد أعضاء المجلس البلدي عن أن رفضهم لإعادة فتح المسلخ يعود الى خوفهم من «تمديد إقامته» <http://www.al-akhbar.com/node/220346>. ذلك أن ثمة معارضة شديدة من قبلهم حول

ما تقوله مصادر في بلدية بيروت عن «استمرار أعمال التاهيل»، لافتة الى أن «النقاش في المجلس البلدي يدور حول ضرورة الانتهاء من هذا الترميم وفتح المسلخ الى حين الانتهاء من دراسة خطة واضحة حول إنشاء مسلخ حديث، تجنباً لاتخاذ قرارات سريعة».
هذا الكلام تنفيه بعض المعطيات التي تؤكد نوعاً من «التقاعس» الذي يجري في أعمال التاهيل. تؤكد مصادر من المسلخ، بخلاف ما يقال عن استمرار أعمال التاهيل بشكل فعال، أن الأعمال التي تجرى في المسلخ «ليست بالمستوى المعلن عنه». وتضيف «إن تاهيل المسلخ وترميمه للحفاظ على السلامة العامة لا يتم بهذه الطريقة».
هاجم النائب وليد جنبلاط، أمس، «المشرفين على مسلخ بيروت» قائلاً: «الخبث كل الخبث في الذين يشرفون على مسلخ بيروت من محافظ وما يسمى بلدية بيروت». وفي تصريح جنبلاط اتهم مبطن

هديك فرفور

في 2014/11/18، أصدر محافظ بلدية بيروت القاضي زياد شبيب قراراً يقضي بإقفال مسلخ بيروت المؤقت، الى حين الانتهاء من أعمال التاهيل والترميم، على أن تكلف مصلحتنا الهندسة والمسالخ في البلدية اقتراح مواقع بديلة لإقامة مسلخ حديث.
حينها، أكد رئيس نقابة القصابين وتجار المواشي معروف بكداش أنه «خلال عشرة أيام سيعاود القصابون أعمالهم». حتى اللحظة، لا يزال المسلخ مقفلاً أمام القصابين بحجة «عدم الانتهاء من أعمال التاهيل».
يقول بكداش إن «أعمال التاهيل تجرى وفق الأصول الضرورية للحفاظ على السلامة البيئية والصحية، وبالتالي من الطبيعي أن تستغرق وقتاً»، لافتاً الى «أنه خلال شهر واحد سيعاد فتح المسلخ». كلام بكداش يتوافق مع

أكثر من شهر
مضى على قرار
المباشرة بأعمال التاهيل
الضرورية لمسلخ
بيروت المؤقت. لا يزال
المسلخ مقفلاً. حتى
اليوم، أمام القصابين
بحجة عدم الانتهاء
من أعمال الترميم.
تؤكد محافظة بلدية
بيروت استمرار الأعمال
«بهذوء»، فيما يخوف
بعض المراقبين من
«المماطلة المتعمدة
لعدم إعادة فتح
المسلخ»



تؤكد المحافظة استمرار أعمال التاهيل «بهذوء» (مروان طحطح)

«زريبة» المطار إلى القضاء

أيضا الشوفي

يبدو أن «فضيحة» المواد الفاسدة في عتابر الشحن وبرادات التخزين في مطار رفيق الحريري الدولي، التي كشفها وزير الصحة العامة وائل أبوفاور، أول من أمس، لن تمر عرضاً، إنما ستلاحق قضائياً بشكل جدي، وفق ما أعلن أبوفاور. لم يعد التشهير وحده يساعد هذه الحملة على الاستمرار، فبعدما تاكد أبوفاور من أن إعلان أسماء المخالفين في الإعلام أثبت أنه السلاح الأفضل، أصبح من الواجب الانتقال إلى مرحلة المحاسبة والملاحقة كي تثبت الحملة فعاليتها. فأحيل ملف المخالفات في المطار الى النيابة العامة التمييزية وبدأ سيناريو تقاذف المسؤوليات بين وزارة المال، التي تقول إن المسؤولية تقع على شركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات «مين»، والشركة التي أعلن رئيس مجلس إدارتها النائب

غازي يوسف عدم مسؤوليتها عن محتويات البرادات. وذكر أبوفاور ب«مداهمة» وزير الأشغال العامة السابق غازي العريضي للمطار منذ سنوات، معتبراً أن الإجراءات التي اتخذت آنذاك لم تستمر بسبب عدم محاسبة المسؤولين. هذا الأمر يدفع أبوفاور الى «التمسك بالوجه نحو القضاء من أجل وضع حد للتلاعب بصحة المواطنين مقابل تراكم الثروات». وإلى أن يحدد القضاء المسؤوليات والمخالفات، اتخذ أبوفاور قراراً «بإغلاق مستودع النفايات»، أي البرادات الخمسة والثلاثة التي كانت توضع فيها البضائع المستوردة، وحجز كل البضاعة الموجودة في برادات المطار. والبدل استخدام برادين لشركة TMA جرى الكشف عليهما والتأكد من مطابقتها للمواصفات، إلى حين تاهيل البرادات المغلقة. وأكد أبوفاور أن البضاعة لن تسلّم قبل فحصها، على أن يتم إتلاف

جميع المواد غير المطابقة. فاللحوم ستلتف ويتمنع من الدخول، إذ كشف أن أكثر من 50% من اللحوم في لبنان مستوردة، وتدخل غير مستوفية للشروط المناسبة، ما يطرح تساؤلات كثيرة حول اللحوم التي كانت تمر عبر المطار بالرغم من أن

أحده الملقب بالنيابة العامة التمييزية وبدأ سيناريو تقاذف المسؤوليات

من تاكيد وزير الزراعة أكرم شهيب سابقاً أنه ليس هناك بضائع مستوردة غير مطابقة تمر. أما في ما يتعلق بالأدوية التي وجدت في البرادات، واللقاحات التي وضعت إلى جانب النفايات، فلقد تم الكشف عليها وفرزها، وأكد أبوفاور أنه سيتابع الموضوع بدقة حتى يتم التأكد من سلامة

الأدوية والقيام بالإجراءات اللازمة كي لا تعود بضرر على المواطنين. وأبدى خشيته مما ظهر، أملاً ألا يكون هناك ما هو أفضح، مذكراً بوجود عدد كبير من المافيات التي تستفيد كثيراً من غياب الرقابة. وقد أبلغ أبوفاور وزير المال علي حسن خليل قراراً بعدم إخراج أي من المواد الموجودة في المطار من سمك ودواء ولحوم إلى حين فحصها، على أن يعبر كل ما لم يلحقه الضرر. كذلك طلب من وزير الأشغال العامة غازي زعبي اتخاذ كل الإجراءات المطلوبة في المطار «على أمل أن تشكل رادعاً لكل من قام بمخالفات في السابق».

ووعده أبوفاور المراقبين والموظفين أنه «في بداية العام، سيكون هناك تعامل مختلف في كل ما يتعلق بالمخالفات المادية وإعادة توجيهه بالوقت الإضافي»، لافتاً الى أنه «من ينشط فعلياً على الأرض سيبقى، أما من لا يعمل فسيرحل».